

جامعة الملك عبد العزيز

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

تصور مقترح لتطبيق مفهوم الاستدامة الاجتماعية في المدن السعودية في ضوء رؤية المملكة  
2030 - محافظة جدة نموذجاً

د. يحيى تركي الخزرج

أستاذ مشارك علم الاجتماع

قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الملك عبد العزيز

## المستخلص

سعت الدراسة لتحديد أهم المؤشرات والمقاييس التي تسهم في تحقيق الاستدامة الاجتماعية في المراكز الحضرية، وتقديم تصور مقترح لتطبيق آليات الاستدامة الاجتماعية في المحافظات والمدن السعودية الكبرى من أجل المساهمة في تعزيز النسيج الاجتماعي والتفاعل الإيجابي بين مكوناتها السكانية ورفع مستوى جودة الحياة في تلك المدن في ضوء رؤية المملكة 2030، وبرنامج جودة الحياة 2020، وانطلاقاً من مؤشرات الاستدامة الاجتماعية الحضرية المرتكزة على المبدأ العالمي "المدينة للجميع".

وقد وضعت الدراسة جملة من الأولويات الاستراتيجية المقترحة التي يمكن أن تساهم في تحقيق مفهوم الاستدامة الاجتماعية في محافظة جدة كنموذج قابل للتطبيق في غيرها من المدن والمحافظات الكبرى في المملكة، وذلك على النحو التالي: تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، الاهتمام بالتنوع الثقافي، دعم عمليات الاندماج والتماسك الاجتماعي، تعزيز جودة الحياة داخل الأحياء السكنية، تطوير وسائل النقل والمواصلات داخل الحيز الحضري، حماية المجتمع ومكافحة الجريمة.

الاستدامة الاجتماعية - جودة الحياة - الاندماج الاجتماعي - التماسك الاجتماعي - التنوع الثقافي.

## **Abstract**

### **A proposed suggestion for implementing the concept of social sustainability in Saudi cities in light of the Kingdom's 2030 vision: Jeddah Governorate as a model**

The study sought to identify the most important indicators and measures that contribute to achieving social sustainability in urban centers, and to present a proposed vision for the application of social sustainability mechanisms in the governorates and major Saudi cities in order to contribute to strengthening the social cohesion and constructive interaction between their population components and raising the quality of life in those cities in light of the Kingdom's vision 2030, the Quality of Life Program 2020, and based on urban social sustainability indicators and the global principle "city for all."

The study developed a set of proposed strategic priorities that could contribute to achieving the concept of social sustainability in Jeddah as a model applicable in other major cities and governorates in the Kingdom, as follows: meeting the basic needs of the population, paying attention to cultural diversity, and supporting integration and cohesion processes. Social welfare, enhancing the quality of life within residential neighborhoods, developing means of transportation and transportation within the urban space, protecting society and combating crime.

Social sustainability - Quality of life - Social inclusion - Social cohesion - Cultural diversity.

## تصور مقترح لتطبيق مفهوم الاستدامة الاجتماعية في المدن السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030 - محافظة جدة أنموذجا

### تمهيد:

تم وضع مصطلح الاستدامة لأول مرة بواسطة تقرير الأمم المتحدة الصادر عن لجنة (برونتلاند)، والذي يعرف التنمية المستدامة بأنها تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة (Partridge, 2009). وتم بداية ربط فكرة الاستدامة بشكل وثيق مع التدهور البيئي *environmental degradation* وتناقص الموارد الطبيعية بسبب أنماط الاستهلاك الحالية. وقد وسع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المنعقد في "ريو دي جانيرو" عام 1992م هذه الاعتبارات الضيقة لمفهوم الاستدامة، حيث أدرج مصطلح التنمية البشرية والأبعاد الاجتماعية للاستدامة ولأول مرة ضمن جدول أعمال المؤتمر (Harun, et al. 2014).

بالرغم من أن مفهوم الاستدامة يركز في الأدبيات العلمية على ثلاث ركائز أساسية (الاقتصادية والبيئية والاجتماعية)، إلا أن غالبية الدراسات ركزت جل اهتمامها خلال العقود الماضية على البعدين الاقتصادي والبيئي، في حين شغلت الجوانب الاجتماعية للاستدامة حضا محدودا من اهتمام الدارسين. ومع ذلك فقد حظي الشق الاجتماعي من الاستدامة باهتمام متزايد في السنوات العشر الماضية مع تركيز العديد من الباحثين على مناقشة مفهوم الاستدامة الاجتماعية والعوامل والمؤشرات المرتبطة بها (Dempsey, et al., 2011). ومن ثم اكتسبت مفاهيم الاستدامة الاجتماعية اعترافا متزايدا كعنصر أساسي في التنمية المستدامة، حيث بدأت في الحصول على تأييد سياسي ومؤسسي، وأصبحت مرتبطة بأجندات التنمية المستدامة (8: Colantonio and Dixonm, 2009).

ومع هذا التركيز المتزايد على بحث ودراسة الجانب الاجتماعي للاستدامة فقد اضحى هذا البعد مقبولا على نطاق واسع ضمن الدوائر البحثية والأكاديمية، إلا أن معنى هذا المفهوم لم يتم الاتفاق عليه أو تحديده بوضوح. فالاستدامة الاجتماعية مفهوم متعدد الأبعاد وواسع النطاق، وتم طرح تعريفات عديدة ومتباينة لتحديد معنى هذا المفهوم وماهيته. وتؤكد ميهان وفوفلي (Mehan, and Foflaei, 2017) بأنه على الرغم من أن الاستدامة الاجتماعية

قد اكتسبت في الآونة الأخيرة أهمية كبيرة كعنصر أساسي في التنمية المستدامة، وأجريت حولها العديد من الدراسات، إلا أن تلك الأدبيات أظهرت أن التعاريف المتعلقة بها معقدة للغاية. ونظرا لأن تحسين جودة الحياة يقع ضمن دائرة الاستدامة الاجتماعية ويمثل أحد عناصرها الرئيسية فإن أهمية الدراسة الحالية تتجلى في كونها تأمل بتقديم تصور لأهم استراتيجيات وتطبيقات الاستدامة الاجتماعية في المدن السعودية الكبرى، وبالتالي تتماهى مع أهداف برنامج جودة الحياة 2020، وتأمل أن تكون رافدا مساندا لمساعدة المصممين والمخططين الحضريين وصناع السياسات الاجتماعية في المملكة لصياغة سياسات الاستدامة الاجتماعية وتنفيذها على أرض الواقع.

## أهداف البحث:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد مفهوم الاستدامة الاجتماعية في السياقات الحضرية وأبعادها الاجتماعية والثقافية.
- تحديد أهم المؤشرات والأطر التي تساهم في تحقيق الاستدامة الاجتماعية.
- وضع تصور مقترح لتطبيق مفاهيم الاستدامة الاجتماعية في المدن السعودية الكبرى، والمساهمة في تعزيز النسيج الاجتماعي فيها، ومقاربة الاتجاه العالمي الذي يؤكد على تحقيق مبدأ "المدينة للجميع".

## مقاربة سوسولوجية لمفهوم الاستدامة الاجتماعية:

تُعرّف الاستدامة الاجتماعية بأنها عملية لإنشاء أماكن مستدامة وناجحة تعزز الرفاهية، من خلال فهم ما يحتاجه الناس من الأماكن حيث يعيشون ويعملون، وتجمع بين تصميم المجال المادي وتصميم البنية التحتية للعالم الاجتماعي لدعم الحياة الاجتماعية والثقافية، والمرافق الاجتماعية، وأنظمة وسبل مشاركة المواطنين، ومساحة للناس والأماكن للتطور (Woodcraft, et al., 2011: 16). ويعرف يفتشيل وهدجكوك (Yiftachel, and Hedgcock, 1993) الاستدامة الاجتماعية بأنها القدرة المستمرة للمدينة على العمل كإعداد طويل الأجل للتفاعل البشري والتواصل والتنمية الثقافية. وتخصر (مجموعة بيركلي) معنى الاستدامة الاجتماعية في تحقيق جودة حياة الناس، الآن وفي المستقبل (Bacon,

(Chiu, 2003) أن الاستدامة الاجتماعية تتعلق بحفظ وتطوير رفاهية الأجيال الحالية والقادمة، وأن مجالها الرئيس يجب أن يكون موجها نحو البيئة من جهة وأفراد المجتمع من جهة أخرى. فالاستدامة الاجتماعية بهذا المفهوم تتمحور حول طبيعة الحياة اليومية للأفراد وظروفهم المعيشية وعلاقات التفاعل مع محيطهم الاجتماعي وبيئتهم الطبيعية. كما ينظر إلى الاستدامة الاجتماعية من ناحية القدرة المستمرة للمدينة على إيجاد ظروف ملائمة وطويلة الأجل لتحقيق التفاعل البشري والتواصل الإنساني والتنمية الثقافية (Yiftachel, and Hedgcock, 1993). في حين حدد مؤلفون آخرون الاستدامة الاجتماعية كمفهوم يركز على المكتسبات الشخصية مثل: (التعليم، والمهارات، والخبرة، والاستهلاك، والدخل والعمل)، وينظرون إلى الاستدامة في ظل إمكانية الوصول إلى العمليات والمنافع الاجتماعية بما في ذلك الحق في مستوى معيشة لائق لجميع المواطنين، والمشاركة بشكل نشط في القضايا والاهتمامات المجتمعية (Omann and Spangenberg, 2002).

ويعرف ديمبسي وآخرون (Dempsey, et al., 2009) المجتمعات المستدامة اجتماعياً بأنها أماكن يريد الناس العيش والعمل فيها الآن وفي المستقبل، وأن هذه الأماكن يلبي فيها الناس احتياجاتهم المتنوعة ومتطلباتهم الحالية والمستقبلية، في ظل بيئة سكنية آمنة ومخطط لها جيداً وتتمتع ببنية تحتية جيدة وتدار بفاعلية وتوفر تكافؤ الفرص والخدمات المناسبة للجميع.

ويعتبر اومان و سبانكرنبرك (Omann, and Spangenberg, 2002) أن الاستدامة الاجتماعية كمفهوم يركز على المكتسبات الشخصية مثل التعليم، والمهارات، والخبرة، والاستهلاك، والدخل والعمل، وإمكانية الوصول إلى الخدمات والمرافق الاجتماعية، والحق في مستوى معيشة لائق لجميع المواطنين، إضافة إلى إيجاد أماكن مستدامة وناجحة للإقامة تعزز الرفاه الاجتماعي من خلال فهم ما يحتاجه الناس في مناطقهم التي يعيشون ويعملون فيها. كما يؤكد (Woodcraft, 2011) على أنه ينبغي أن تجمع الاستدامة الاجتماعية بين تصميم المجالين المادي والاجتماعي، أي خلق بنية تحتية ملائمة تدعم الحياة الاجتماعية والثقافية، وتوفير المرافق والخدمات الاجتماعية، وتسهيل عمليات المشاركة الشعبية. ويتعقد براملي وباور (Bramely, and Power, 2009) أن مفهوم الاستدامة

الاجتماعية يرتبط بمتابعة وتحقيق الإنصاف الاجتماعي والاندماج الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي، وتقوم الفرضية الأساسية لجميع تلك المفاهيم على أن الأفراد داخل المجتمع بحاجة إلى العمل معا والتفاعل لكي تتحقق الاستدامة الاجتماعية في المجتمع. ويقدم الباحثان إطارا مفاهيميا للاستدامة الاجتماعية يتمحور حول نموذجين شاملين: العدالة الاجتماعية؛ واستدامة المجتمعات. ويشير الأخير إلى التفاعل الاجتماعي من خلال الشبكات الاجتماعية في المجتمع والفخر والشعور بالانتماء والسلامة والأمن.

ولم يقدم مؤلفون آخرون تعريفا عاما للاستدامة الاجتماعية ولكنهم سعوا لدراسة معالمها وموضوعاتها الرئيسية. فعلى سبيل المثال، يؤكد بينز و مورغان (Baines, and Morgan, 2004)، و سينر وآخرون (Sinner, et al., 2004) أن المكونات المشتركة المقبولة على نطاق واسع للاستدامة الاجتماعية تشمل:

تلبية الاحتياجات الأساسية؛ التغلب على الحرمان الذي يعزى إلى الإعاقة الشخصية؛ تعزيز المسؤولية الشخصية والمسؤولية الاجتماعية واحترام احتياجات الأجيال المقبلة؛ الحفاظ على رصيد رأس المال الاجتماعي وتطويره؛ الاهتمام بالتوزيع العادل للفرص في خطط التنمية الحالية والمستقبلية؛ الاعتراف بالتنوع الثقافي والمجتمعي وتعزيز مبدأ التسامح؛ وتمكين الناس من المشاركة في عمليات التنمية وصنع القرار.

### مؤشرات الاستدامة الاجتماعية في المناطق الحضرية

شهد العالم في أواخر القرن التاسع عشر تزايدا ملحوظا للمشكلات الناتجة عن التنمية الحضرية الحديثة. وانعكست تلك الأزمات الحضرية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لغالبية المجتمعات المعاصرة. إذ تؤدي أنماط الحياة الحديثة إلى استهلاك الكثير من الموارد الطبيعية، وتدمير النظم الإيكولوجية، وتزيد من عدم المساواة الاجتماعية، وتخلق جزر الحرارة الحضرية<sup>1</sup> Urban heat islands، وتسبب تغير المناخ (Mehan and Foflaei).

كما شهدت العقود القليلة الماضية مخاوف واسعة النطاق بشأن التدهور البيئي وتم تكريس قدر كبير من الجهود العلمية لتجلية مفهوم الاستدامة وسبل قياسها وتحديد طبيعة

<sup>1</sup> الجزر الحرارية مصطلح مناخي يطلق على ظاهرة ارتفاع درجة الحرارة في المدن الكبيرة والصناعية مقارنة بالمناطق المحيطة بها.

السياسات والمؤسسات التي يمكنها تنفيذ إجراءات تحقيقها على أرض الواقع، من منطلق أن الاستدامة الاجتماعية هي أحد الركائز الأساسية لتحقيق الأهداف التنموية المستدامة. ويؤكد مكينزي (Mckenzie, 2004) أن الاستدامة الاجتماعية هي حالة أو عملية تعزز الحياة داخل المجتمعات من خلال تطبيق المؤشرات التالية:

- المساواة في الوصول إلى الخدمات الرئيسية (بما في ذلك الصحة والتعليم والنقل والإسكان والترفيه).

- الإنصاف بين الأجيال؛ بمعنى أن الأجيال المقبلة لن تتضرر من أنشطة الجيل الحالي.

- نظام للعلاقات الثقافية يتم فيه تقييم وحماية الجوانب الإيجابية للثقافات المتباينة، والتي يتم فيها دعم وتعزيز التكامل الثقافي عندما يكون ذلك مطلوبًا من قبل الأفراد والجماعات.

- المشاركة السياسية الواسعة للمواطنين ليس فقط في الإجراءات الانتخابية ولكن أيضا في مجالات أخرى من النشاط السياسي، وخاصة على المستوى المحلي.

- نظام لنقل الوعي بالاستدامة الاجتماعية من جيل إلى جيل، وتعزيز شعور أفراد المجتمع بالمسؤولية عن الحفاظ على هذا النظام.

- وضع آليات للمجتمع لتلبية احتياجاته الخاصة حيثما كان ذلك ممكنا من خلال العمل المجتمعي، وآليات أخرى للمطالبات والدعم السياسي لتلبية الاحتياجات التي لا يمكن تحقيقها من خلال العمل المجتمعي.

كما صنف ديمبزي وآخرون (Dempsey, et al., 2011) العوامل المساعدة

على تحقيق الاستدامة الاجتماعية في المناطق الحضرية إلى قسمين رئيسيين:

**العوامل المادية السائدة:** وتشمل تمثل الأفراد لقيم التحضر والسلوك الحضاري - توفر السكن

اللائق - جودة البيئة المحلية - سهولة الوصول للخدمات والمرافق العامة - توافر الأماكن

المفتوحة والمساحات الخضراء - التصميم الحضري المستدام - الأحياء المزدهرة التي توفر التنقل

بيسر وسهولة وخاصة المشي على الأقدام، أو ما يعرف بـ (أحياء صديقة للمشاة).

**العوامل غير المادية:** وتشمل التعليم والتدريب - العدالة الاجتماعية - المشاركة الشعبية -

الصحة وجودة الحياة - الإدماج الاجتماعي (والقضاء على الإقصاء الاجتماعي) - تنمية

رأس المال الاجتماعي - التواصل الاجتماعي - تحقيق الأمن والسلامة - تنوع أنماط حياة

المساكن - التوزيع العادل للدخل - التماسك الاجتماعي بين المجموعات السكانية المختلفة - زيادة التفاعل والتواصل الاجتماعي بين مكونات المجتمعات المحلية المختلفة - الشعور بالانتماء - توفر الوظائف والأعمال - حيوية ونشاط المجتمع - التقاليد الثقافية.

ويرى بينز ومورغان (Baines and Morgan, 2004)، و سينر وآخرون (Sinner et al., 2004) أن المكونات المشتركة المقبولة على نطاق واسع للاستدامة الاجتماعية تشمل:

تلبية الاحتياجات الأساسية - التغلب على الحرمان الذي يعزى إلى الإعاقة الشخصية - تعزيز المسؤولية الشخصية بما في ذلك المسؤولية الاجتماعية واحترام احتياجات الأجيال المقبلة - الحفاظ على رصيد رأس المال الاجتماعي وتطويره - الاهتمام بالتوزيع العادل للفرص في الحاضر والمستقبل - الاعتراف بالتنوع الثقافي والمجتمعي - وتعزيز قيم التسامح - تمكين المواطنين من المشاركة في عمليات التنمية وصنع القرار.

أما من حيث الكيفية التي يتم من خلالها تنفيذ متطلبات الاستدامة الاجتماعية في المدن والمناطق الحضرية وتحويلها إلى برامج وسياسات تطبق على أرض الواقع، فيؤكد ماكورميك وآخرون (McCormick, et al., 2013) أن عمليات التنفيذ تستلزم تبني سياسات وعمليات تحول وتغيير راديكالي يمكن أن يوجه التنمية الحضرية بفعالية نحو أهداف الاستدامة الطموحة. وهناك حاجة إلى فهم أن التحولات في مجال الاستدامة الحضرية يقتضي تنفيذ تغييرات اجتماعية وتقنية جذرية ومتكاملة وبالتالي يمكن أن يواجه تنفيذها في المدن المعاصرة عقبات سياسية واجتماعية وثقافية وتقنية واقتصادية (Geels, 2002). ومن ثم هناك حاجة إلى تبني سياسات أكثر شمولية من أجل تغيير أنماط الحياة الحالية، والتقنيات، ونماذج الأعمال، واللوائح القانونية والتخطيطية وكذلك الهياكل المؤسسية والسياسية، فيتم تحقيق تحول الوضع الحالي من خلال التغلب على قوى المقاومة والتعامل مع المعارضة، والتي غالباً ما تقع على المستوى الوطني أو الإقليمي وكذلك بين القطاعات (Florian, 2016).

يرى مكينزي (Mckenzie, 2004) أن مؤشرات الاستدامة الاجتماعية يجب أن تشمل المساواة في الحصول على الخدمات الرئيسية ومن ضمنها الإسكان، والمساواة بين الأجيال، والمشاركة العامة في الأنشطة المدنية والسياسية على المستوى المحلي، والشعور

بالانتماء. ويؤكد تشان و لي (Chan, and Lee, 2008) أن المؤشرات الهامة للاستدامة الاجتماعية الحضرية تتمثل في تصميم شكل أو منظر المدينة Townscape، وسهولة الوصول للخدمات، والحفاظ على الخصائص المحلية، وتوافر فرص العمل، والشعور بالانتماء، والتصميم الحضري الذي يسهل عملية التفاعل والتواصل بين السكان بالمكان؛ وأن هذه المؤشرات الرئيسية تبدو راسخة في البعد الاجتماعي للاستدامة.

ومن أبرز الأمثلة على تطبيق مفاهيم الاستدامة الاجتماعية في واقع المدن المعاصرة، النموذج الذي تم تبنيه في مدينة "فانكوفر" الكندية، حيث تم التركيز على عدد من المؤشرات كالعدالة والأمن والقدرة على التكيف والاندماج والتفاعل الاجتماعي (Ghahramanpouri, et al, 2015). وفي أستراليا، درس بورتا و رين (Porta and Renne, 2005) الاستدامة الاجتماعية لوحدة البيئة المبنية على نطاق صغير (أي الأماكن العامة أو الشوارع) باستخدام بعض مؤشرات النسيج الحضري بما في ذلك تنوع استخدام الأراضي، وإمكانية الوصول، والملك العام أو الخاص، والمحافظة على البيئة، وكثافة العمالة، وعدد المباني.

### من يشارك في خلق الاستدامة الاجتماعية؟

لا يمكن تحقيق الاستدامة الاجتماعية بواسطة سلطة أو هيئة سياسية واحدة فقط، بل تتظافر جهود الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني وصانعو السياسات في منظومة متكاملة للقيام بتلك المهمة. ويستوجب العمل على تحقيق مبادئ الاستدامة الاجتماعية تبني منهجا تكامليا يأخذ بعين الاعتبار العلاقة المتبادلة بين التصميم الحضري والعمراني وبين البنية الاجتماعية. إضافة إلى تكامل جهود العديد من الجهات والتخصصات مع مجموعة من السياسات التي تدعم تحديد أهداف الاستدامة الاجتماعية والالتزام بتنفيذها.

وتضطلع الحكومات المركزية بدور رئيسي في خلق وتأسيس متطلبات الاستدامة الاجتماعية في المدن والمراكز الحضرية من خلال صياغة السياسات الاجتماعية المعنية بتحقيق الرخاء الاجتماعي وتحسين مستوى جودة حياة السكان ورفع مستوى الخدمات المقدمة لهم ضمن الأطر العامة لمفاهيم الاستدامة الاجتماعية. ويأتي بعد ذلك دور الحكومات والإدارات المحلية بتنفيذ السياسات العامة الصادرة من الجهات الحكومية المركزية وتطبيقها على أرض الواقع، بعد حصر طبيعة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأحياء والمناطق

السكنية التي تقع ضمن مسؤولياتها الإدارية. كما تلعب المنظمات غير الحكومية دورا حيويا مكملا لدعم الجهود الرسمية في تطبيق استراتيجيات الاستدامة الاجتماعية من خلال اهتماماتها في المجالات الخيرية والصحية والتعليمية والاجتماعية، والتي تسعى إلى تحسين نوعية حياة الذين يستفيدون من خدماتها من الفئات السكانية الأقل حظا في المجتمع. إضافة إلى دور هذه المؤسسات والهيئات في دعم الجهود التوعوية والإصلاحية والمشاركة المجتمعية في المجالات البيئية والتنموية المختلفة.

إضافة إلى ما سبق، يلعب المواطنون دورا حيويا بالغ الأهمية في تنفيذ متطلبات الاستدامة الاجتماعية. إنهم نشطاء المجتمع والمشاركون في بناء ودعم المجتمعات المستدامة اجتماعيا من خلال الانتفاع من برامج السياسات الاجتماعية التنموية. وهم في ذات الوقت مشاركون في صياغة وتنفيذ العديد من تلك البرامج عبر المؤسسات الرسمية التي يعملون بها أو من خلال المؤسسات غير الربحية التي يتطوعون فيها، أو المساهمة بدعمها، أو الحضور للفعاليات والمشاركات المجتمعية والبرامج الثقافية والتوعوية والترفيهية وغيرها.

## برنامج جودة الحياة 2020:

حدد مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية اثني عشر برنامجا لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، ومن ضمنها برنامج جودة الحياة 2020 الذي يركز على جعل المملكة أفضل وجهة للعيش للمواطنين والمقيمين على حد سواء. ويسعى البرنامج لتحقيق هذا الهدف من خلال التركيز على الجانبين التاليين:

**1- تطوير نمط حياة الفرد:** عبر وضع منظومة بيئية تعزز مشاركة السكان من المواطنين والمقيمين في مختلف الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية، وتسهم في توفير خيارات متعددة تلبي كافة الرغبات والاهتمامات.

**2- تحسين جودة الحياة:** من خلال تطوير برامج وأنشطة تعنى بتعزيز جودة حياة الأفراد والعائلات، وخلق فرص عمل تسهم في تنويع الاقتصاد، والارتقاء بمستوى مدن المملكة إلى مصاف أفضل المدن في العالم. ويندرج تحت هذا المحور برنامجين رئيسيين هما:

أ- **قابلية العيش**: وتغطي الجوانب الرئيسية للحياة وتحقق مستوى مُرضٍ من العيش، وتم حصرها في المجالات التالية: البنية التحتية والنقل - الإسكان والتصميم الحضري والبيئة - الرعاية الصحية - الفرص الاقتصادية والتعليمية - الأمن والبيئة الاجتماعية.

ب- **نمط الحياة**: وتعنى بتوفير خيارات متنوعة للمواطنين والمقيمين لقضاء أوقات فراغهم والتمتع بحياة ممتعة ورغيدة، من خلال التركيز على الجوانب التالية: الترفيه - التراث والثقافة والفنون - الرياضة - الترويج - المشاركة الاجتماعية (رؤية 2030، وثيقة برنامج جودة الحياة 2020).

### تصور مقترح لتطبيق استراتيجيات الاستدامة الاجتماعية بمحافظة جدة

أشرنا آنفاً إلى أن برنامج جودة الحياة 2020 يركز بشكل أساسي على جعل المملكة أفضل وجهة للعيش للمواطنين والمقيمين على حد سواء، من خلال تطوير نمط حياة الأفراد وتحسين جودة الحياة، بالإضافة إلى رفع مستوى مدن المملكة لتتواءم مكانة متقدمة بين أفضل المدن في العالم. حيث يطمح البرنامج إلى إدراج ثلاث مدن سعودية على الأقل ضمن قائمة أفضل 100 مدينة للعيش في العالم مع حلول العام 2030، وفي ذات الوقت العمل على تحسين نمط حياة المواطنين والمقيمين على مستوى المملكة بشكل عام (رؤية 2030، وثيقة برنامج جودة الحياة 2020: 8).

وقد اعتمد برنامج جودة الحياة 2020 على "الآلية التنازلية" Top-down في صياغة الأهداف والسياسات التي يسعى لتحقيقها. وهذه الآلية تركز على مبادئ التحليل الكلي Macro، وتنطلق من منظور واسع أو شمولي ومن العام إلى الخاص. بعكس "الآلية التصاعدية" Bottom-up التي تأخذ بمفاهيم التحليل الجزئي Micro، وتنطلق من الجزئيات إلى الكليات أو من الخاص إلى العام.

وسوف يعتمد التصور المقترح على مفاهيم "الآلية التصاعدية"، وهو بذلك يتكامل مع برنامج جودة الحياة 2020 ولا يعارضه. فالبرنامج يؤسس لرؤية شاملة على مستوى المملكة معتمداً على العديد من الأهداف والمؤشرات التي يصبو إلى تحقيقها من خلال المؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة ذات العلاقة. في حين يهدف التصور المقترح إلى تقديم نماذج وآليات تنفيذية لتطبيق مفاهيم واستراتيجيات الاستدامة الاجتماعية على أرض

الواقع، ضمن إطار رؤية المملكة 2030 وبرنامج جودة الحياة 2020. ويتخذ التصور محافظة جدة كأمودج قابل للتطبيق على باقي مدن ومحافظات المملكة.

وسيتم استعراض التصور المقترح من خلال التركيز على الجوانب التالية: صياغة سياسة للاستدامة الاجتماعية، تتضمن (الرؤية والأهداف)، وتحديد الأولويات الاستراتيجية للتطبيق في محافظة جدة.

### صياغة سياسة الاستدامة الاجتماعية في جدة:

يشكل التحضر والنمو السريع للمدن مكانيا وديموغرافيا أحد السمات المميزة للعصر الراهن. ويمثل تنوع الفرص الوظيفية والخدمات والمرافق أحد أهم عوامل الجذب للمدينة في دول العالم النامي على وجه الخصوص وفي العالم بشكل عام. وتواجه المدن السعودية والمحافظات الكبرى العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجه سكان هذه المدن ومنها على سبيل المثال: التحولات الاجتماعية المتسارعة وارتفاع تكاليف المعيشة وارتفاع البطالة ونقص الخدمات وتدني مستوى بعض المرافق العامة، والازدحام المروري، وارتفاع تكاليف امتلاك المنازل، وارتفاع القيمة الإيجارية للعقارات، ومواجهة مخاطر الأمطار والسيول. علما أن مواجهة تلك التحديات يتطلب تبني استراتيجيات متطورة وحلولاً عصرية تتماهى مع مشكلات واحتياجات السكان المتزايدة.

والغرض من صياغة سياسة اجتماعية مستدامة لمحافظة جدة ينبع من حقيقة أن تحقيق المستقبل الطموح الذي تنشده المجتمعات وتسعى إلى تحقيقه الحكومات ينبثق من دعم التحسينات المستمرة لجودة الحياة وزيادة مستوى الرفاه والرخاء الاجتماعي، وهذا هو المعنى الحقيقي للاستدامة الاجتماعية. ويشمل تحسين الرفاهية العديد من جوانب حياتنا، بما في ذلك الإسكان والنقل والتعليم وتوفير فرص العمل والدخل والصحة والسلامة والعلاقات والشعور بالهوية والانتماء والتعبير الإبداعي وجودة البيئة التي نعيش فيها.

كما تحدد السياسة الاجتماعية المستدامة المقترحة الرؤية والمبادئ التوجيهية التي تضع الأطر الأساسية لتعزيز النسيج الاجتماعي لجدة وتطبيق مبادئ الاتجاه العالمي الذي يؤكد على تحقيق مبدأ "المدينة للجميع". والمساهمة من خلال هذا التصور بتهيأة جدة - وربما

المدن السعودية الكبرى الأخرى - إلى المنافسة على الدخول إلى تصنيف أفضل 100 مدينة في العالم كأحد أهداف رؤية 2030. علما أن الوصول إلى مصاف المدن العالمية سيعود بفوائد عديدة للسكان تتمثل بمستوى عال من جودة الحياة والتمتع بحياة صحية جيدة وبيئة اجتماعية وطبيعية مزدهرة.

### الرؤية:

- أن تكون جدة "مدينة للجميع"، تتمتع بالعدل والمرونة والشمولية، حيث تتيح فرصا لجميع السكان باستغلال إمكاناتهم من أجل التمتع بنوعية حياة رائعة.
- أن تكون جدة نابضة بالحياة وديناميكية وملهمة، حيث يتم تقدير التعبير الإبداعي والثقافي والاحتراف به، مما يدعم الشعور بالهوية والانتماء لجميع الناس.
- أن تحقق الاندماج والتماسك الاجتماعي بين كافة فئات السكان من المواطنين والمقيمين.
- أن يدرك الأفراد الذين يعيشون ويعملون في جدة أنهم يتكاملون معا ويعملون من أجل مجتمع أقوى.

### الأهداف

إن وضع رفاهية الناس على رأس أولويات المسؤولين بإدارة محافظة جدة هو جوهر الاستدامة الاجتماعية. وأن إدراك صناعات السياسات الاجتماعية أن الحفاظ على مجتمع عادل اجتماعيا ومرن، هو أمر حيوي لتقدم جدة وتعزيز قدرتها التنافسية العالمية. ويتطلب تحسين الرفاهية اتباع نهج كلي أو شمولي في التعامل مع التحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية التي تؤثر على جودة حياة السكان.

ويقترح التصور الراهن أن تضع جدة لنفسها خطة استراتيجية تمتد إلى عشر سنوات لتنفيذ رؤيتها للاستدامة الاجتماعية. على أن تتبنى الخطة ثلاثة أهداف رئيسية تمثل إطارا عاما لتركيز الجهود وبلوغ الغايات المستهدفة. وهذه الأهداف بحسب التصور المقترح تكون على النحو التالي:

- 1- أن تكون جدة مجتمعا شاملا وعادلا يقدر كل الأعضاء فيه ويساعدهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية حتى يتمكنوا من العيش بكرامة، والمشاركة بنشاط، والمساهمة في تنمية مجتمعهم.

2- أن تكون جدة مجتمعاً صالحاً للحياة مستجيباً لمصالح واحتياجات جميع الذين يعيشون ويعملون ويزورون المحافظة.

3- أن تكون جدة مجتمعاً مرناً وقادراً على التكيف والصمود في أوقات الطوارئ والأزمات.

4- دعم المبادرات والبرامج التي تعزز الحيوية والتنوع الثقافي والاجتماعي والمشاركة الاجتماعية.

### الأولويات الاستراتيجية والإجراءات المقترحة لتطبيق مبادئ ومعايير الاستدامة الاجتماعية في جدة

سوف تحتاج جدة إلى جملة من الإجراءات والأولويات الاستراتيجية لتحقيق أهداف ورؤية الاستدامة الاجتماعية. حيث توجه الأولويات الاستراتيجية انتباه المدينة وجهدها إلى تحقيق الأهداف الأكثر أهمية وإلحاحاً في الوقت الراهن. وترتبط كل أولوية استراتيجية بواحد أو أكثر من أهداف الاستدامة الاجتماعية لمحافظة جدة، وتستند إلى نقاط القوة الحالية في المحافظة. علماً أن الأولويات الاستراتيجية هي أكثر من مجرد مجموعة من المبادرات، إذ أنها توفر هيكلًا أو إطاراً محددًا لاستراتيجية الاستدامة الاجتماعية وستوجه المدينة أثناء اتخاذ القرارات على مدار السنوات العشر القادمة. وبهذه الطريقة، يمكن اعتبار الأولويات الاستراتيجية بمثابة عدسات للنظر في الفرص المستقبلية. ويتم تقديم الأولويات الاستراتيجية في التصور المقترح بترتيب عشوائي وليس من حيث أهميتها المتصورة. وضمن كل أولوية استراتيجية يوجد اقتراحات لاتخاذ الإجراءات التي قد ترى المحافظة أنها تحقق أهدافها. وتمثل بعض الإجراءات المقترحة فرصاً فورية للتطبيق، ويشير البعض الآخر إلى إمكانية تبنيها مع مرور الوقت.

### الأولوية الاستراتيجية الأولى: تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان

هذه الأولوية تضمن أن كل شخص في جدة لديه أساس لعيش حياة كريمة. والعناصر الرئيسية لهذه الأولوية هي: الأمن الوظيفي والاقتصادي، السكن المناسب والميسور، وتعزيز الحياة الصحية.

#### 1- الأمان الوظيفي:

ويشمل الأمان الوظيفي الوصول إلى الأعمال والوظائف المناسبة، والحصول على الأجور العادلة، وإزالة المعوقات للدخول إلى الوظائف ومزاولة الأعمال والمشروعات التجارية. إضافة إلى تسهيل الوصول إلى أماكن العمل من خلال المواصلات العامة أو الخاصة، وإتاحة

فرص التدريب على العمل، وتوفير دور الحضانة للعناية بأطفال النساء العاملات أثناء فترات العمل.

## 2- المنازل الميسرة والمستدامة:

القدرة على تحمل تكاليف السكن أمر حيوي لضمان التنوع الاجتماعي والاقتصادي المستمر في المدن. ويجب أن يكون الأشخاص في كافة مستويات الدخل والمستوى الاقتصادي قادرين على شراء أو استئجار منزل بأسعار معقولة.

ويمكن دعم قطاع الإسكان في جدة من خلال توفير المنازل الميسرة سواء بالإيجار أو التملك، وتسهيل الحصول عليها لكل فئات الدخل والمراحل العمرية المختلفة. والعمل على توفير الوحدات السكنية لفئات الدخل المنخفض والفقراء بأسعار ميسرة وذلك بتحمل جزء من التكلفة الإيجارية من قبل الهيئات والمؤسسات الحكومية والجمعيات الخيرية المعنية بدعم هذه الفئات من السكان.

## 3- تعزيز الحياة الصحية:

لا تقتصر الحياة الصحية على الحصول على الخدمات الصحية الجيدة فقط وإنما تتعدى ذلك إلى العيش في إطار بيئة صحية مناسبة، وممارسة نمط حياة صحي بشكل عام، وبالتالي زيادة الوقاية من الأمراض المزمنة. ويمكن تعزيز الحياة الصحية من خلال الجوانب التالية:

التغذية الجيدة - زيادة النشاط البدني - الترفيه - مكافحة التدخين والمخدرات - تعزيز الصحة النفسية والعاطفية.

وفيما يتعلق بزيادة النشاط البدني وأهميته في تعزيز الحياة الصحية للسكان، فإن برنامج جودة الحياة 2020 قد تبني ضمن أهدافه تحسين عادات الأفراد في المشي لترتقي إلى مستوى يماثل تلك العادات في الدول الخمس الأفضل عيشاً على مستوى العالم (رؤية 2030)، وثيقة برنامج جودة الحياة، 2020:10).

إضافة إلى زيادة المشاركة في الأنشطة الرياضية من خلال تحفيز المجتمع السعودي على ممارسة التمارين الرياضية بشكل أسبوعي. علماً بأن ممارسة الرياضة والأنشطة الحركية في المملكة منخفض

بشكل ملحوظ بالمقارنة مع الدول المتقدمة. إذ يمارس 13% فقط من السعوديين الأنشطة البدنية مرة واحدة على الأقل أسبوعياً، مقارنة مع 72% في بريطانيا (رؤية 2030، وثيقة برنامج جودة الحياة، 2020: 16).

وغني عن البيان أن ممارسة الرياضة بانتظام لا تعزز الصحة الجسدية فحسب بل تؤثر إيجابياً على الصحة النفسية للأشخاص وتؤدي دوراً كبيراً في التفاعل والمشاركة الاجتماعية مع الآخرين. ويمكن لجدة أن تتبنى شعار "الرياضة للجميع" لتحفيز سكانها من المواطنين والمقيمين للانخراط بشكل فعال في الأنشطة البدنية لكافة الأعمار والفئات السكانية.

ويمكن اقتراح الأنشطة والفعاليات التالية:

- نشر الوعي بين السكان بأهمية الالتزام بنمط حياة صحي والوقاية من الأمراض المزمنة، من خلال التعريف بالأساليب الغذائية الصحية وزيادة النشاط البدني.
- دعم وتشجيع إنتاج الغذاء الصحي في جدة من خلال تشجيع الزراعة العضوية داخل المحافظة والضواحي المحيطة بها. وزيادة الرقابة على المطاعم ومقدمي خدمات الغذاء للتأكد من التزامهم بالاشتراطات الصحية.
- تعزيز الصحة النفسية والعاطفية للسكان وتقديم المعلومات والدورات حول بناء العلاقات الأسرية والزواجية المستقرة والسعيدة.
- زيادة المساحات الخضراء والتشجير في المحافظة والعمل على تخفيف انبعاثات الغازات الدفيئة من عوادم السيارات والمصانع، لتفادي تأثيرات التلوث البيئي على الصحة العامة للسكان.
- مكافحة التدخين والمخدرات، مع ضرورة تبني آليات واستراتيجيات جديدة للتوعية تعتمد في تصميمها وتنفيذها من قبل الشباب والفتيات ضمن إطار مجتمعاتهم المحلية.
- تنظيم المسابقات والفعاليات للألعاب الرياضية المختلفة، وليس التركيز على كرة القدم فقط كما جرت العادة غالباً. على أن يكون بؤرة التركيز لمشروع "الرياضة للجميع" انطلاقاً من "الحارة/ الحارات" أو الجوارات السكنية Neighborhoods وانتهاء بكافة الأحياء على مستوى المحافظة.

- بناء بيئة صحية داخل الأحياء السكنية من خلال إيجاد أماكن مفتوحة مناسبة لكافة فئات المجتمع (الأطفال، الشباب، كبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة) لممارسة النشاط البدني والتواصل الاجتماعي مع الآخرين.
- التوسع في إنشاء الحدائق العامة المزودة بالأجهزة المناسبة لممارسة الرياضة في الهواء الطلق.
- تهيئة أماكن مناسبة للمشبي بالقرب من المجاورات السكنية.
- تخصيص مسارات محددة لراكبي الدراجات الهوائية للتنقل بأمان داخل الأحياء. وتشجيع طلاب المدارس باستخدام الدراجة كوسيلة للمواصلات للذهاب إلى المدرسة وقضاء الاحتياجات الخاصة.
- الاستفادة من استخدام الصالات والأجهزة الرياضية بالمدارس الحكومية والخاصة بعد انتهاء اليوم الدراسي لمزاولة النشاط الرياضي والهوايات المختلفة.
- إدراج الأنشطة والمسابقات الرياضية ضمن مهام مراكز وأندية الحي للكبار والصغار من الجنسين، مع استيعاب الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، وبما يتناسب مع قدراتهم الجسدية. وعمل منافسات رياضية بين هذه المراكز والأندية والمدارس على مستوى المجاورات السكنية وأحياء المحافظة بشكل عام، وان يكون ذلك على صعيد كافة الألعاب والأنشطة الرياضية وليس حصراً على كرة القدم.
- تشجيع المتقاعدين وكبار السن - من الجنسين - من ممارسة الأنشطة الحركية التي تتناسب مع فئتهم العمرية، من خلال تكوين مجموعات للمشبي ورياضة السير لمسافات طويلة Hiking. إضافة إلى إتاحة فرص لمزاولة ما يعرف بالرياضة السويدية أو الأيروبيكس Aerobics، في حدود الحي السكني الذين يقطنونه حيث يمكن تصميم برامج خاصة لهذه الفئة العمرية في مراكز وأندية الأحياء، واستغلال الفترات الصباحية لمزاولة هذه الأنشطة.
- الاهتمام بدوري الأحياء أو ما يعرف شعبياً بـ "دوري الحواري"، وإضافة الصبغة المؤسسية عليه من خلال تنظيمه والإشراف عليه من قبل هيئة الرياضة، وتقديم الدعم المادي والفني للمنافسات الرياضية بين الأحياء. وتوسيع نطاق المشاركين على مستوى المحافظة من خلال التوسع في الألعاب الرياضية التي يمكن مزاومتها بسهولة داخل الحارات مثل (كرة قدم الصالات - الكرة الطائرة - تنس الطاولة - كرة الريشة)، وعدم حصر المنافسات في دوري كرة القدم "للحواري" فقط، كما هو عليه الحال في الوقت الراهن.
- تهيئة صالات رياضية في مراكز الأحياء مناسبة لتنظيم "دوري الحواري" في الألعاب المذكورة آنفاً.

## الأولوية الاستراتيجية الثانية - الاحتفاء بالتنوع الثقافي

تمتاز المملكة باتساع مساحتها الجغرافية وتنوع بيئاتها الطبيعية والاجتماعية، وغزارة مخزونها الثقافي الممتد عبر مناطقها الشاسعة شمالا وجنوبا وشرقا وغربا. كما تحتضن المملكة أعدادا كبيرة من الجاليات العربية وغير العربية المقيمة على أراضيها وخاصة في المدن والمحافظات الكبرى. هذا التنوع الثقافي والعرقى يمثل إرثا حضاريا يجدر الاعتزاز به كأحد الركائز المهمة في تشكيل المجتمعات الحيوية المعاصرة.

وتدرك الأولوية الاستراتيجية الثانية المقترحة، الدور الذي يلعبه الاحتفاء الثقافي في دعم التماسك الاجتماعي والتفاعل الإيجابي بين أفراد المجتمع من المواطنين والمقيمين. حيث يقود الاحتفاء بالثقافات وأساليب الحياة المختلفة إلى خلق مجتمع خالٍ من التمييز والحواجر الاجتماعية بين مكوناته السكانية المختلفة. كما يساهم هذا التنوع الثقافي الغني بأطيافه المحلية والدولية المختلفة في تشكيل فرصا متنوعة للتميز والإبداع في المجالات الثقافية والفنية التي تنمي وتنمي المجالات الترفيهية والترفيهية، وتساهم في استقطاب السياحة الداخلية والخارجية.

- وفيما يلي جملة من المقترحات التي يمكن أن تعزز الاحتفاء بالتنوع الثقافي في جدة:
- تنظيم المهرجانات التراثية على مستوى الأحياء الشعبية في جدة والتي يشكل معظم سكانها السعوديون من المهاجرين الريفيين الذين انتقلوا للعيش فيها، ومازالوا على ارتباط بمواطنهم الأصلية ويحتفظون بكثير من خصائصهم الثقافية الفرعية. ويمكن تنظيم هذه المهرجانات الثقافية بصفة دورية بحيث يخصص لها وقتا محددًا من كل عام حتى تكتسب صفة الاستدامة ولتصبح مع مرور الوقت وتزايد زخم الفعاليات وشهرتها أحد المكونات الأساسية للبرامج والفعاليات الثقافية في المحافظة، وربما على مستوى المملكة.
  - التركيز في المهرجانات التراثية على إبراز بعض جوانب الثقافة السعودية الأصلية المتمثلة في (الملابس - الفلكلور الشعبي - الألعاب والأكلات الشعبية - المنتجات التراثية) التي تشتهر بها بعض مناطق المملكة ويمثلها السكان المحليون في جدة. وستوفر مثل هذه الفعاليات منافذ جديدة للأسر المنتجة القاطنة في الأحياء الشعبية وغيرها لتسويق منتجاتهم والتعريف بها. ومن ناحية أخرى، فهناك مكاسب اجتماعية لإقامة المهرجانات التراثية داخل الأحياء السكنية تتمثل في إحساس المشاركين بالفخر والاعتزاز بثقافتهم الفرعية ومن ثم تعزيز شعورهم بالانتماء للأحياء التي يعيشون فيها، إضافة إلى

تعزيز فرص التفاعل وبناء العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأحياء الشعبية من جهة وبقية سكان المحافظة من جهة أخرى.

- ستمثل المنتجات التراثية والأكلات الشعبية التي تقدم خلال تلك المهرجانات مصدرا لجذب الزوار من داخل وخارج المحافظة، بل وجذب السياحة الخارجية حيث بدأت تتزايد في الآونة الأخيرة "سياحة الطعام أو سياحة التذوق" Food tourism وهذا سيعزز إيرادات المحافظة ويخلق فرصا جديدة للعمل ويدعم الاقتصاد المحلي لتلك الأحياء.

- تنظيم المهرجانات والأسابيع الثقافية للجاليات الكبرى التي تعيش في جدة والتي يمكن أن تجدد في إطار زمني يستوعب عددا من الفعاليات الثقافية بالتناوب على مدار العام. ومنها على سبيل المثال: مهرجان الجاليات العربية - مهرجان جاليات شبه القارة الهندية - مهرجان الجاليات الأفريقية - مهرجان جاليات جنوب شرق آسيا. ويكون هدف المهرجانات التعريف بثقافة البلدان المختلفة واستعراض تراثهم الوطني في المأكّل والملبس والفلكلور والمنتجات الشعبية. وإتاحة الفرصة لسكان جدة من المواطنين والمقيمين بالاطلاع والتفاعل مع الثقافات المختلفة مما يعزز التماسك الاجتماعي والانفتاح على الثقافات الأخرى التي تشاركهم العيش في جدة جنبا إلى جنب في تناغم وقبول داخل المجتمع (أنظر الأولوية الاستراتيجية الثالثة). ويؤدي هذا القبول والتفاعل إلى الشعور بالاندماج الاجتماعي والتخفيف من النوازع العنصرية والعزلة الاجتماعية الإقصاء والتي تشكل أحد أهم المشكلات الاجتماعية الحضرية التي تبرز في كثير من المدن الكبيرة حول العالم.

- ومن فوائد مشاركة الجاليات في المهرجانات الثقافية في المملكة هو أن السائح سيتمكن من التعرف على ثقافات العديد من الدول في قارات العالم المختلفة - بما في ذلك تذوق طعام تلك البلدان - في مكان واحد أو وجهة سياحية واحدة.

### الأولوية الاستراتيجية الثالثة: الاندماج والتماسك الاجتماعي

تركز هذه الأولوية الاستراتيجية على رعاية وتكوين مجتمع حيوي يشارك فيه الأفراد والجماعات والمنظمات بنشاط في الحياة المجتمعية ويساهمون فيها ويساعدون في تشكيلها. حيث يعزز الاندماج الاجتماعي لعلاقات التفاعل الإيجابي والتكامل بين كافة أفراد المجتمع بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية

والاقتصادية والثقافية، سواء كانوا من الوطنيين أو الوافدين. ومن ناحية أخرى، يقود الاندماج الاجتماعي إلى إزالة الحواجز الاجتماعية وكافة أشكال العزل والحرمان والإقصاء بين الجماعات المختلفة داخل المجتمع ويساعد على تعزيز تعايشها بشكل متناغم. والعناصر الرئيسية لهذه الأولوية هي مشاركة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والمجتمع المحلي وقطاع الأعمال.

ومن المقترحات التي يمكن أن تعزز عمليات الاندماج الاجتماعي في جدة ما يلي:

- تشجيع الاندماج الاجتماعي لكافة شرائح المجتمع من المواطنين والوافدين من خلال رفع شعار "جدة: مجتمع للجميع" وتطبيق مفاهيم عدم التمييز والتسامح والعدالة الاجتماعية، والالتزام بمبادئ حقوق الإنسان وحمايتها، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف والتعليم والحصول على الخدمات.
- العمل على أن تكون جدة مكان صديق لذوي الاحتياجات الخاصة عبر نشر الوعي المجتمعي حول الإعاقة وحقوق المعاقين، والحرص على دمجهم اجتماعياً لتعزيز تكيفهم الاجتماعي والنفسي وانخراطهم في الحياة الاجتماعية بشكل طبيعي عوضاً عن العزلة والإقصاء. وإزالة الحواجز أمامهم باتخاذ الإجراءات والأنظمة التي تمكنهم من المساهمة والمشاركة في أنشطة وفعاليات الأحياء السكنية والمدينة بشكل عام، وتوفير فرص العمل المناسبة لهم.
- تهيئة المنزقات للكراسي المتحركة في الأرصفة والمساجد والمباني الحكومية والتجارية وغيرها، لتسهيل تنقل ذوي الاحتياجات الخاصة ووصولهم إلى الجهات التي يقصدونها. وتجهيز الحدائق العامة بمرافق خاصة تناسب احتياجاتهم وتساعد في دمجهم في الحياة العامة.
- تسهيل عمليات الإدماج الاجتماعي لكبار السن المعزولين عن الحياة العامة إما لعجزهم وعدم قدرتهم على قضاء احتياجاتهم الخاصة، أو تدهور مستواهم المعيشي وذلك من خلال توفير ما يلي:
  - توفير خدمة النقل من وإلى أماكن التسوق والمراكز العلاجية والترفيهية، وما إلى ذلك.
  - إدراج البرامج الرياضية والاجتماعية الموجهة لكبار السن ضمن مهام مراكز الأحياء، والتي تعزز من صحتهم النفسية وقدراتهم العقلية وتخرجهم من جو العزلة الذين يعانون منه عادة المتقاعدين وكبار السن.

- إنشاء مركز ترفيهي / أو أكثر لكبار السن يشرف على أنشطة وبرامج المسنين بالمراكز الاجتماعية في مختلف أحياء المحافظة، إضافة إلى تقديم البرامج والأنشطة الرياضية والاجتماعية والترفيهية بشكل موسع، وتقديم الاستشارات والدعم لإنجاز المعاملات الإدارية والمالية التي تخصهم في الجهات الرسمية وغيرها.
- تقديم الدعم والمساندة للأسر الفقيرة والأسر ذات العائل الواحد (المطلقات والأرامل) من خلال إلحاقهم بالفرض التدريبية التي تساعدهم على الحصول على العمل المؤسسي أو تأسيس الأعمال الخاصة بهم ضمن إطار برامج الأسر المنتجة. وتقديم الدعم كذلك لأبنائهم الذين وصلوا إلى سن العمل للدخول في المجال الوظيفي، ومساعدة الذين مازالوا على مقاعد الدراسة للتفوق والنجاح من خلال إعطائهم الدروس الخاصة ومتابعتهم دراسياً، عبر مشاركة المتطوعين من أبناء الحي القادرين على أداء المهمة.
- الدمج الاجتماعي للمساكين الذين أنقوا فترة العقوبة ومحاولة إعادة إدماجهم بالمجتمع من خلال المساعدة في الحصول على عمل، وترميم علاقاتهم الأسرية والاجتماعية التي ربما تأثرت بسبب دخول السجن، والعمل على إعداد وتهيئة مجتمعاتهم المحلية لتقبلهم والتعايش الإيجابي معهم.
- تعزيز الانسجام والتماسك الاجتماعي بين الجماعات المتنوعة ثقافياً داخل جدة، والعمل بصفة خاصة على إدماج العمالة الوافدة وأسرههم في نسيج الحياة الاجتماعية والثقافية في المحافظة، وإخراجهم من دائرة العزلة الاجتماعية التي قد يشعرون بها وخاصة أولئك القادمون من دول غير عربية بسبب حاجز اللغة ومن ثم تضاءل فرص اندماجهم في الحياة الاجتماعية المحلية. إذ أن اللغة تعد الوسيلة الأولى لتحقيق الاندماج الاجتماعي واستيعاب ثقافة المجتمع المضيف. وتعاني جدة من ندرة المعاهد أو المؤسسات التي تتيح برامج تعليم اللغة العربية، وبالتالي يمكن تسهيل اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها من خلال ما يلي:
- عقد دروس تعلم العربية في مساجد ومراكز الأحياء الاجتماعية التي يكثر فيها وجود الجاليات غير العربية. مع تشجيع الزوجات والأطفال على وجه الخصوص بحضور هذه الدورات في مصليات النساء حيث أن فرصهن بالاحتكاك بالمجتمع المحلي وتعلم اللغة أقل بكثير من الأزواج.

● إتاحة دورات تعلم العربية المجانية من قبل المدارس والجامعات كجزء من المسؤولية الاجتماعية.

- دعم وتشجيع البرامج والمناسبات الاجتماعية الموجهة لزيادة التفاعل الاجتماعي والتواصل بين الوافدين وأسرهم ومجتمع جدة. ومن ذلك، دعوتهم لحضور المناسبات والفعاليات التي تنظمها مراكز الأحياء، وتحفيزهم على المساهمة والمشاركة في الفعاليات والمهرجانات الترفيهية والثقافية على مستوى المحافظة بشكل عام.
- دعوة الوافدين وأسرهم للمشاركة في الاحتفالات والمناسبات الدينية والوطنية كالأعياد واليوم الوطني السعودي، واستقطاب الفنانين والمبدعين من أبناء الجاليات للمساهمة في تلك الأنشطة والفعاليات، مما يعزز ثقافة التعايش والاندماج وزيادة الولاء والانتماء للمجتمع المضيف.
- تسهيل وصول الفئات الفقيرة وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة إلى الفعاليات الثقافية والترفيهية بما في ذلك دعم حضورهم للأنشطة المدفوعة الثمن لتسهيل اندماجهم في الحياة الاجتماعية والترفيهية.
- زيادة الوصول إلى البيانات والمعلومات الرسمية لأمانة المحافظة والبلديات الفرعية بشكل مفتوح وميسر للعامة من خلال التوسع في استخدام المواقع الإلكترونية التفاعلية ومنصات التواصل الاجتماعي. واستخدام تلك المنصات التفاعلية كذلك لإيصال ونشر المعلومات حول البرامج والفعاليات والخدمات المقدمة من المدينة لجميع أفراد المجتمع - وخاصة في أوساط الوافدين وعائلاتهم - وبلغات مختلفة. ويمكن في هذا الصدد، التواصل مع الجاليات في جدة عن طريق إيصال المعلومات والأخبار للقنصليات الثقافية لبلداتهم الأصلية وهي بدورها تسهل عملية نقلها إليهم.
- توجيه مراكز الأحياء بالتواصل مع سكان المناطق التي يخدمونها عن طريق حسابات تفاعلية على منصات التواصل الاجتماعي لإيصال الرسائل التوعوية، والإعلان عن الأنشطة والفعاليات المختلفة داخل وخارج الحي السكني.
- توسيع إطار مهام مراكز الأحياء ليشمل تقديم الاستشارات الزوجية والعائلية والتربوية، والقيام بدور الوساطة لحل الخلافات بين الجيران، بالتعاون مع لجان إصلاح ذات البين.

- تسهيل المشاركة الشعبية في أعمال اللجان والمجالس المعنية بصناعة السياسات والقرارات التي تمم حياة ومعيشة السكان. وكذلك الإسهام في مناقشة ووضع الحلول لقضايا ومشكلات مجتمعاتهم المحلية.
- تشجيع المشاركة المدنية والمجتمعية لسكان جدة وتعزيز فرص التطوع من خلال تصميم "بوابة المتطوعين" على موقع أمانة محافظة جدة أو الأمانة لتوفير المعلومات وفرص التطوع المتاحة للسكان. إضافة إلى تصميم تطبيقات إلكترونية للتواصل مع مجتمع المتطوعين وتسهيل عملية التسجيل والمشاركة.
- تأسيس مجموعة شبكات أو فرق تطوعية على مستوى الأحياء والمجاورات السكنية بإشراف وتنسيق مراكز الأحياء لتعزيز الانتماء للحبي والإحساس بالمشاركة بين السكان بعضهم البعض.
- تكثيف الاهتمام بالبرامج والأنشطة الشبابية داخل المجاورات السكنية وعلى مستوى المحافظة بشكل عام، مع ضرورة إشراك الشباب في تطوير وتقييم وتقديم الخدمات والفعاليات الشبابية. بالإضافة إلى ذلك، يتم إشراك الشباب كشركاء نشطين ومشاركين فيما يتعلق بمناقشة ووضع الحلول لقضايا مجتمعاتهم المحلية.
- ويمكن تبني المقترحات التالية لإدماج الشباب في الحياة الاجتماعية بجدة:
  - إنشاء مراكز شبابية رئيسية بالقرب من التجمعات السكانية الكبيرة في المحافظة تشرف على تخطيط وتنفيذ البرامج والأنشطة الموجهة للشباب والفتيان في المجالات الرياضية والثقافية والترفيهية المختلفة.
  - زيادة فعاليات وبرامج الشباب داخل المجاورات السكنية من خلال أندية ومدارس الأحياء، بإشراف المراكز الشبابية الرئيسية.
  - توجيه المدارس الكبيرة في الأحياء السكنية بعمل "برامج ما بعد المدرسة" After school programs طوال العام الدراسي لتوفير بيئة رياضية وترفيهية آمنة داخل الأحياء السكنية.

#### الأولوية الاستراتيجية الرابعة: تعزيز جودة الحياة داخل الأحياء السكنية

تعاني العديد من المناطق السكنية في دول العالم النامي من الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تؤثر سلبا على نوعية وجودة حياة السكان في المناطق التي يقطنونها. ومن ثم فإن استراتيجيات التنمية الحضرية المستدامة تسعى إلى مواجهة تلك

التحديات من أجل تحسين البيئة الفيزيائية والاجتماعية داخل المناطق السكنية وعلى مستوى المدينة بشكل عام.

وتدرك الأولوية الاستراتيجية المقترحة الأهمية التي يوليها الناس للأحياء النابضة بالحياة، والتي تقدم الخدمات والمرافق المناسبة لاحتياجات السكان، وترفع مستوى جودة الحياة في مناطقهم السكنية. فالجوانب الاجتماعية الثقافية لها علاقة بالبيئة المبنية والبيئة الطبيعية العامة، ويجب أن تصمم الأحياء السكنية بناء على مجموعة من القواعد التي تعكس وتقدر ثقافة الناس وتزيد من العلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي بينهم ( Fatani, et al., 2017). علما بأن التصميم والتخطيط الحضري الذي يركز على جودة حياة السكان يأخذ بعين الاعتبار جودة البيئة الطبيعية وطبيعة المناخ السائد، ويسعى لخلق مجتمعات آمنة وأماكن ومساحات مفتوحة يمكن الوصول إليها بسهولة، وتساعد على تمتع السكان بحياة صحية نشطة.

ويعد الارتباط والتفاعل الاجتماعي والثقافي مع الآخرين أمرا في غاية الأهمية للصحة والرفاهية الاجتماعية، لدرجة أن العديد من الأشخاص يعتبرون أن العلاقات الاجتماعية القوية أفضل بالنسبة لهم من زيادة الدخل، حيث يؤدي الافتقار إلى التواصل الاجتماعي إلى الشعور بالوحدة والعزلة، والتي يمكن أن تلحق أضرارا طويلة الأجل على جودة الحياة وعلى الصحة البدنية والعقلية أكثر مما يتصور (Kelly, 2012: 5).

وتقترح الدراسة الحالية الإجراءات التالية التي يمكن أن تساهم في تعزيز جودة الحياة في جدة:

- يجب أن تتبنى أمانة جدة والبلديات الفرعية ضمن تخطيطها الاستراتيجي أهدافا تسعى إلى جعل المحافظة ومجتمعاتها المحلية على مستوى الأحياء والمجاورات السكنية مستدامة بيئيا، والعمل على أداء وظائفها ومسؤولياتها ضمن ذلك الإطار.
- كما يجب تبني ممارسات مسؤولة بيئيا على مستوى الهيئات الرسمية وغير الرسمية، وعلى مستوى الأسر والأفراد، داخل الأحياء السكنية والمحافظة بشكل عام.
- سيؤدي الالتزام بهذه الاستراتيجية إلى تحقيق الكثير من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للسكان الحاليين وللأجيال المستقبلية.

- نشر الوعي بأهمية البيئة والمحافظة عليها عبر كافة الوسائل الإعلامية المتاحة، وتحويل الحملات التوعوية "النظرية" إلى ممارسة عملية داخل الأحياء السكنية من خلال إدراج قضايا العناية بالبيئة والحفاظ عليها ضمن الأنشطة والفعاليات الاجتماعية والترفيهية للسكان.
- ينبغي على البلديات الفرعية تبني سياسات إعادة تدوير المخلفات وتوفير حاويات مخصصة لها الغرض بالقرب من المناطق السكنية، وتشجيع السكان على فرز النفايات المنزلية ووضعها في الحاويات المناسبة.
- زيادة المساحات المفتوحة والحدائق داخل الأحياء، والتوسع في زراعة الأشجار على مستوى المحافظة والضواحي المحيطة بها.
- تشجيع السكان على زيادة الرقعة الخضراء في مناطقهم السكنية، من خلال التوزيع المجاني للشتلات النباتية المناسبة للزراعة داخل الحدائق المنزلية وفي محيطها الخارجي.
- تنظيم مبادرات بمشاركة الطلاب والسكان في حملات نظافة البيئة في مجتمعاتهم المحلية لتنمية شعورهم بالمسؤولية البيئية.
- تنظيم مبادرة تنظيف وتشجير المناطق البرية المحيطة بالمحافظة والضواحي المجاورة لها، والتي لا تجذب الاهتمام الكافي من أمانة جدة، حيث أن معظم الخدمات البلدية متركزة بشكل مكثف على (الكورنيش والواجهة البحرية).
- تحسين وزيادة كفاءة الخدمات والمرافق الصحية والتعليمية والترفيهية، ورفع مستوى جودة الطرقات الداخلية للأحياء والتجمعات السكنية، ورفع كفاءة خدمات النظافة والإنارة وأرصعة المشاة بالشوارع الرئيسية والفرعية.
- تهيئة أرصفة المشاة في الأحياء السكنية وصيانتها لتشجيع المشي وقضاء الاحتياجات المنزلية مشيا على الأقدام، مع ضرورة توفير منزلاقات وأماكن عبور لعربات ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والأطفال. حيث يلاحظ ارتفاع أرصفة الشوارع العامة في جدة مع عدم وجود المنزلاقات وأماكن عبور العربات إلا فيما ندر.
- توفير ساحات كبيرة في أماكن متفرقة من جدة لتجمعات السكان في الهواء الطلق خلال المناسبات العامة والاحتفالات الترفيهية، إضافة إلى إقامة "البازارات" الشعبية ومنتجات الحرف اليدوية، حيث يمكن أن تساهم هذه الساحات إلى تحويل المنطقة المحيطة بها إلى مركز حضري وتجاري نشط.

- بناء قدرات جدة على المرونة والصمود Resilience في مواجهة الأزمات والطوارئ الطبيعية، وبشكل خاص الأمطار والسيول التي تمثل أحد أكبر التحديات التي تواجهها المحافظة.
- الاعتماد على استراتيجيات التنمية الاجتماعية المستدامة في تخطيط وتصميم الأحياء الجديدة، حيث يلاحظ - للأسف - أن المخططات والأحياء السكنية الجديدة تكاد تكون نسخا من أحياء المحافظة المبنية سابقا والتي لم يراعى فيها تلك الاعتبارات.
- يمكن تحسين الأحياء والمخططات الجديدة من خلال التصميم الحضري القائم على مفهوم "المجتمعات الكاملة" Complete communities التي توفر مجموعة متكاملة من الخدمات والمرافق العامة داخل حدودها الخاصة أو على مسافة غير بعيدة عنها. إضافة إلى توفير العديد من خيارات المواصلات، والاستخدامات المختلطة للأراضي ضمن إطار بيئة صحية، وتنوع الأعمال التجارية والفرص الوظيفية، ووجود الحدائق والمساحات المفتوحة التي تشجع على التواصل والتفاعل الاجتماعي بين السكان وتشكيل روابط مجتمعية قوية بينهم تساعد على تعزيز الشعور بالانتماء للأماكن التي يعيشون فيها.
- العمل على حصر ومراجعة القدرة الاستيعابية للخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية ومرافق البنية التحتية الحالية، ودراسة الاحتياجات المستقبلية للتأكد من أن إمكانياتها الاستيعابية تتوسع تبعا للزيادة السكانية في المستقبل.

### الأولوية الاستراتيجية الخامسة: المواصلات وسهولة التنقل

تركز هذه الأولوية الاستراتيجية على تأسيس البنية التحتية المناسبة لمساعدة الناس في التجول والتنقل في جدة عبر وسائل مواصلات يراعى فيها تنوع خيارات النقل المستدامة والصحية. وتعد حركة المرور وصعوبة التنقل في جدة من التحديات المستمرة التي يعاني منها سكان وزوار المحافظة. ولعل عدم توفر المواصلات العامة بالشكل المطلوب، واعتماد السكان في تنقلاتهم على السيارات الخاصة بشكل أساسي، يمثل أحد الأسباب الجوهرية لتلك الإشكالية.

وفيما يلي بعض الإجراءات والمقترحات التي يمكن أن تخفف من الاختناقات المرورية وصعوبة التنقل في جدة:

- من الأهمية بمكان أن توفر جدة المزيد من خيارات المواصلات الآمنة والميسرة للسكان من جميع الأعمار والقدرات الجسدية للتنقل والوصول إلى حيث يحتاجون الذهاب إليه.
- توسيع شبكة المواصلات العامة الحالية حيث أنها لا تغطي سوى مناطق محدودة من جدة.
- الترخيص لشركات نقل عام متعددة حيث لا يوجد حاليا سوى شركة واحدة فقط لم تتمكن من تغطية كافة مناطق المحافظة بالرغم من احتكارها للنقل العام منذ حوالي أربعة عقود.
- الترخيص لشركات نقل عام تعتمد على حافلات متوسطة وصغيرة الحجم لتغطية الأحياء الشعبية التي تعاني من ضيق الشوارع والكثافة السكانية العالية التي تعيق حركة حافلات النقل العام الكبيرة.
- تحديد الأماكن المستقبلية لإقامة المجمعات التجارية والمدارس والمستشفيات وأماكن الترفيه والتسوق بالقرب من الخطوط الرئيسية لشبكات المواصلات العامة.
- صياغة معايير تنظيمية لأرصنة المشاة في الشوارع العامة بحيث تحدد إنشاء أرصفة آمنة وعريضة وخالية من العوائق، وتكون مهيأة لمستخدمي الكراسي المتحركة وعربات الأطفال. ويخصص فيها مقاعد للجلوس للراحة أو لانتظار وصول وسائل النقل العام.
- تهيئة مسارات داخل الأحياء للمشاة إلى نقاط وقوف المواصلات العامة، تكون آمنة ومناسبة لكل الأعمار والقدرات الجسدية.
- تهيئة مسارات آمنة للمشاة ولاستخدام الدراجات الهوائية للوصول إلى المدارس وقضاء الاحتياجات المنزلية.
- نشر التوعية باستخدام مفهوم "مشاركة السيارة" Carpooling حيث يستخدم مجموعة من الزملاء سيارة واحدة - بالتناوب - للوصول إلى مقر عملهم. كما يمكن تطبيق نفس الفكرة لإيصال أبناء الجيران إلى مدارسهم. علما بأن هذه الوسيلة في النقل تؤدي بجانب فوائدها الاقتصادية في توفير تكلفة الوقود وخفض استهلاك السيارة، فوائد أخرى بيئية

واجتماعية تتمثل في تقليل الازدحام المروري وخفض التلوث الناجم عن عوادم السيارات، وتقوية أواصر العلاقات الاجتماعية بين الأصدقاء والجيران.

### الأولوية الاستراتيجية السادسة: حماية المجتمع ومنع الجريمة

المجتمع المستدام اجتماعيا هو مجتمع يتيح لجميع الناس أن يعيشوا فيه دون خوف، وبنقة في قدرتهم على الاستجابة لأي أزمة. وعندما يعيش الناس في أماكن يشعرون فيها بالأمن على أنفسهم وممتلكاتهم يكونون أكثر رغبة في المشاركة في الحياة المجتمعية. وتركز العناصر الرئيسية لهذه الأولوية الاستراتيجية على حماية أمن وسلامة المجتمع ومكافحة الجريمة والوقاية منها.

ويمكن اقتراح مجموعة من الآليات التي تهيأ جدة لتكون أكثر أمانا وقدرة على مكافحة الجريمة، على النحو التالي:

- تحسين مستوى الأمن والسلامة داخل الأحياء السكنية وخفض نسبة الجرائم، من خلال تبني مفهوم "الشرطة المجتمعية" الذي تقوم على التعاون بين الشرطة والجمهور للمساعدة في خلق بيئة آمنة تعتمد على الوقاية من الجريمة ومكافحة الأسباب والظروف المهيأة لها داخل المناطق السكنية.

- تعزيز مفهوم الأمن الوقائي الذي يركز على نشر التوعية بين السكان وتثقيفهم حول الإجراءات المطلوب اتخاذها للحماية الشخصية والممتلكات الخاصة من خلال القنوات والأساليب التالية:

● إصدار المعلومات والنشرات التوعوية - بالنمطين الورقي والإلكتروني - من قبل السلطات الأمنية، وبشكل منتظم حول وسائل منع الجريمة والوقاية منها. ويمكن أن تتضمن هذه النشرات أخبارا عن الجرائم والمخالفات القانونية التي تحدث تباعا في المحافظة وطلب التعاون من الجمهور للإدلاء بأي معلومات قد تتوفر لديهم حول هذه القضايا. وهذا الإجراء يحقق هدفين؛ أولهما: تحقيق التفاعل والمشاركة وزرع الثقة بين الأجهزة الأمنية والسكان بحيث يكونوا بمثابة مصادر للمعلومات التي قد تفيد في الكشف عن بعض الجرائم التي تقع في مجتمعاتهم

المحلية. والهدف الثاني: تعريف السكان بالجرائم التي وقعت بالفعل، وفي أي مناطق المدينة تكررت أكثر من غيرها، وكيفية التحرز والوقاية من التعرض لمثلها.

- الاستفادة من وسائط التفاعل الاجتماعي كمنصات للتوعية الأمنية وطرق الوقاية من الجريمة والسلوكيات المنحرفة. واستخدام تلك المنصات كقنوات تفاعلية يمكن للسكان أن يقدموا من خلالها البلاغات والملاحظات الأمنية بشكل سريع وموثق. إضافة إلى تقديم المعلومات والأدلة للقضايا التي تنشأ فيها الجهات الأمنية التعاون من الجمهور.

- عمل حسابات خاصة بالشرطة المجتمعية على منصات التواصل الاجتماعي لتحقيق التواصل التفاعلي مع سكان الحي الذي يعملون في نطاقه، لتمرير الرسائل والمعلومات التوعوية، وتلقي البلاغات والمعلومات حول المخالفات القانونية والسلوك المنحرف داخل الحي السكني. إضافة إلى تسهيل عملية طلب المساعدة من السكان للتطوع مع الشرطة المحلية للكشف عن بعض القضايا العاجلة؛ ومنها على سبيل المثال: المساعدة في البحث عن الأطفال المفقودين داخل الحي، أو عن السيارات التي سرقت للتو، أو طلب معلومات عن مركبة معينة، أو عن أشخاص مشتبه بهم. وهذا التفاعل سيشعر السكان بأنهم جزء من مكافحة الجريمة وشركاء عن مسؤولية استتباب الأمن والسلامة في مجتمعهم المحلي.

- عقد الدورات والمحاضرات والورش التثقيفية لسكان الحي بواسطة خبراء الأمن الوقائي في الشرطة المجتمعية، حول العمل الأمني ومكافحة الجريمة، واستعراض أبرز أنواع المشاكل والقضايا الأمنية التي تقع ضمن منطقتهم السكنية وطلب المشاركة من السكان بمناقشتها واقتراح الحلول المناسبة للتعامل معها.

- ينبغي على السلطات الأمنية تأسيس مبادرات تطوعية متنوعة لإشراك السكان في مساندة مهام مراكز الشرطة المجتمعية لتحقيق السلامة العامة ومنع الجريمة داخل الأحياء السكنية، ومنها على سبيل المثال:

- برنامج حراسة المجتمع Neighborhood Watch، وهو برنامج يقوم على تعاون مجموعة من سكان منطقة سكنية معينة بالعمل معا - وبالتنسيق مع الجهات الأمنية - من أجل الحفاظ على أمن وسلامة مكان إقامتهم. ويهدف

البرنامج إلى مساعدة الناس على حماية أنفسهم وممتلكاتهم والحد من الجريمة في أماكنهم السكنية عن طريق مراقبة ما يجري حولهم والإبلاغ الفوري عن الحوادث والتصرفات المشبوهة إلى الشرطة للتدخل السريع قبل أو أثناء ارتكاب الفعل الإجرامي. كما يهدف البرنامج إلى تعزيز روح التعاون والترابط بين أفراد المجاورات السكنية والمساهمة في حماية أمن وسلامة بعضهم البعض. ولا يقتصر البرنامج على الحوادث الجنائية فقط، بل يشمل كذلك السلامة المرورية والسلامة من الحرائق.

● **مراقبة منطقة الأعمال Business Watch**، وهو برنامج يهدف إلى الحد من الجريمة ضد أصحاب الأعمال والمؤسسات التجارية وجيرانهم العاملين في نفس المجال، من خلال التعاون والتنسيق بين المديرين والموظفين العاملين في القطاع التجاري بمنطقة معينة وبين الأجهزة الأمنية لمنع الجريمة في بيئة عملهم. ويتم ذلك عبر تعاون المؤسسات التجارية في مراقبة وحراسة أمن وسلامة منشآتهم والمؤسسات المجاورة لهم والإبلاغ فورا عن الجرائم والأنشطة المشبوهة في منطقتهم.

- ينبغي دعم عمد الأحياء بالموارد البشرية والمالية لزيادة نشاطهم في مكافحة الجريمة وتدعيم الجوانب الوقائية داخل الأحياء التي يعملون فيها. ومن ذلك المشاركة في حملات التوعية ورفع الحس الأمني لدى السكان، وتكوين مجموعات "حراسة المجتمع" و "مراقبة منطقة الأعمال" والإشراف عليها والعمل كمهزة وصل بينها وبين الأجهزة الأمنية.
- تعزيز إجراءات حماية المجتمع عبر تحسين خدمات الإضاءة في الشوارع والمجاورات السكنية التي تقع داخل الأحياء وبشكل خاص في المناطق الشعبية، والتي تعاني من تحديات كبيرة في توفير السلامة والأمان للمقيمين فيها.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية

رؤية 2030، وثيقة برنامج جودة الحياة 2020: خطة التنفيذ، المملكة العربية السعودية.  
[https://vision2030.gov.sa/sites/default/files/attachments/QoL%20Arabic\\_0.pdf](https://vision2030.gov.sa/sites/default/files/attachments/QoL%20Arabic_0.pdf)

### ثانياً: المراجع الأجنبية

Bacon, N.; Cochrane, D.; Woodcraft, S. (2012). *Creating Strong Communities: How to Measure the Social Sustainability of New Housing Developments*; The Berkeley Group: London, UK.

Baines J. and Morgan B., (2004). 'Sustainability Appraisal: A Social Perspective' In *Sustainability Appraisal. A Review Of International Experience And Practice*, Dalal-Clayton B And Sadler B, (Eds), First Draft of Work in Progress, International Institute for Environment and Development, London

Bramely, G. and Power, S. (2009). Urban form and social sustainability: the role of density and housing type, *Environment and Planning B: Planning and Design*, 36, 30-48.

Chan, E., & Lee, G. (2008). Critical factors for improving social sustainability of urban renewal projects, *Social Indicators Research*, 85, 243-256.

Chiu, R.L.H. (2003). Social sustainability, sustainable development and housing development: The experience of Hong Kong. In *Housing and Social Change: East, West Perspectives*; Forrest, R., Lee, J., Eds.; Routledge: London, UK, pp. 221–239.

Colantonio A., and Dixonm T. (2009). *Measuring Socially Sustainable Urban Regeneration in Europe*, Oxford Institute for Sustainable Development (OISD), P.8.  
[http://oisd.brookes.ac.uk/sustainable\\_communities/resources/Social\\_Sustainability\\_an\\_Urban\\_Regeneration\\_report.pdf](http://oisd.brookes.ac.uk/sustainable_communities/resources/Social_Sustainability_an_Urban_Regeneration_report.pdf).

Dempsey, N. et al., (2011). The social dimension of sustainable development: Defining urban social sustainability. *Sustainable Development*, 19(5), pp.289–300.

Dempsey, N., Bramley, G., Power, S., & Brown, C. (2009). The Social Dimension of Sustainable Development: Defining Urban Social Sustainability. *Sustainable Development Journal*, 19, 289-300.

Fatani, K., Mohamed, M., & AL-Khateeb, S. (2017). Sustainable Socio-cultural Guidelines for Neighborhood Design in Jeddah. *Procedia Environmental Sciences*. 37, 584-593.

Florian Koch, Kerstin Krellenberg, Sigrun Kabisch. (2016). *How to achieve Urban Sustainability Transformations (UST) in real life politics?* Helmholtz Centre for Environmental Research, Leipzig/Germany.

Geels, F. (2002). Technological transitions as evolutionary reconfiguration processes: a multi-level perspective and a case-study. In *Research Policy* 31, 1257–1274.

Ghahramanpouri, A., Saifuddin Abdullah, A., Sedaghatnia, S., & Lamit, H. (2015). *Urban Social Sustainability Contributing Factors in Kuala Lumpur Streets*. Asian Conference on Environment-Behaviour Studies, Tehran: Elsevier.

Harun, N. Z., Zakariya, K., Mansor, M., & Zakaria, K. (2014). Determining Attributes of Urban Plaza for Social Sustainability. AMER International Conference on Quality of Life. 153, pp. 606–615. Kota Kinabalu: Elsevier.

KELLY, J., (2012). *Social Cities*. Melbourne, Grattan Institute, P.5. [https://grattan.edu.au/wp-content/uploads/2014/04/137\\_report\\_social\\_cities\\_web.pdf](https://grattan.edu.au/wp-content/uploads/2014/04/137_report_social_cities_web.pdf).

McCormick, K., Anderberg, S. Coenen, L. & Neij, L. (2013). Advancing sustainable urban transformation. *Journal of Cleaner Production* 50, 1-11.

McKenzie, S. (2004). *Social sustainability: towards some definitions*, Hawke Research Institute working paper series; no. 27. <http://www.unisa.edu.au/hawkeinstitute/publications/default.asp>.

Mehan, A., and Foflaei, F. (2017). Social sustainability in urban context: Concepts, definitions, and principles, the 10th EAAE/ARCC International Conference, February 2017. DOI:10.1201/9781315226255-47.

Omann, I., & Spangenberg, J. (2002). *Assessing Social Sustainability; the Social Dimension of Sustainability in a Socio-Economic Scenario*, Sustainable Europe Research Institute SERI. Proceedings of the 7th Biennial Conference of the International Society for Ecological Economics, Sousse, 6-9 March 2002.

Partridge, E. (2009). *Social Sustainability: a useful theoretical framework*, Australasian Political Science Association Annual Conference. Dunedin, New Zealand.

Porta, S., & Renne, J. L. (2005). Linking urban design to sustainability: formal indicators of social urban sustainability field research in Perth, Western Australia. *Urban Design International*. 10, 51-64.

Sinner, J., Baines, J., Crengle, H., Salmon, G., Fenemor, A., & Tipa, G. (2004), *Sustainable Development: A summary of key concepts*. Ecologic Research Report No. 2, New Zealand.

Woodcraft S, T Hackett & L Caistor-Arendar 2011, *Design for Social Sustainability: A framework for creating thriving new communities*, the Young Foundation, London.

Yiftachel, O.; Hedgcock, D. Urban social sustainability: The planning of an Australian city. *Cities* 1993, 10, 139–157.